الفصل الرابع

العولمة والرأسمالية المتوحشة

العَوْلمَةُ و الرأسمالية المتوحشة

كتاب "فخ العولمة"[1] قام بتأليفه كل من : د/ هانس بيتر مارتين ، د/ هارالد شومان، وهما من المانيا ومتخصصان فى الاقتصاد . ويمتلك المؤلفان قيماً إنسانية حميمه ، تدافع عن كرامة الانسان ، وحقوقه فى هذا العالم الذى أصبح متوحشاً . وقد حقق هذا الكتاب نجاحا منقطع النظير فى المانيا ، حيث طُبع تسع مرات فى عام واحد منذ أن صدرت طبعته الأولى باللغة الألمانية عام 1996م.

لقد تناول الكتاب " العولمة " من منظور يختلف عن المنظور الزائف الذى غالبا ما تطرحه علينا وسائل الإعلام المختلفة ، إن العولمة تعتمد على السياسات الليبرالية الحديثة فى رسم صورة للمستقبل بالعودة للماضى السحيق للرأسمالية المتوحشة .

فبعد قرن طغت فيه الأفكار الاشتراكية ، والديمقراطية ، ومبادئ العدالة الاجتماعية، تقود الليبرالية الجديدة حركة مضادة ، تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة ، والطبقة الوسطى من مُكْتَسَبات . وليست زيادة البطالة ، وانخفاض الأجور ، وتدهور مستويات المعيشة ، وتقلص الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة ، وإطلاق آليات السوق ، وابتعاد الحكومات عن التدخل فى النشاط الاقتصادى ، وحصر دَوْرها فى "حراسة النظام"، وتفاقُم التفاوت فى توزيع الدخل والثروة بين المواطنين – وهى الأمور التى ترسم الآن ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى غالبية دول العالم – كل هذه الأمور ليست فى الحقيقة إلا عودة لنفس الأوضاع التى ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالى إِبَّانَ مرحلة الثورة الصناعية (1750-1850) . وهى أمور سوف تزداد سوءا مع السرعة التى تتحرك بها عجلات العولمة المستندة إلى الليبرالية الحديثة .

---

[1] فخ العولمة ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ، ترجمة د. عدنان عباس على ، مراجعة وتقديم د. رمزى زكى ، عالم المعرفة ، الكويت ، جمادى الآخرة 1419هـ - اكتوبر 1998م .

وتبدو قتامة المستقبل الذى يكون صورة من الماضى المتوحش للرأسمالية فى فجر شبابها، إذا ما سارت الأمور على مِنوالها الراهن ، حينما يشير المؤلفان إلى أنه فى القرن القادم سيكون هناك فقط 20٪ من السكان ، الذين يمكنهم العمل ، والحصول على الدخل والعيش فى رغَد وسلام . أما النسبة الباقية (80٪) تتمثل السكان الزائدين عن الحاجة ، الذين لن يمكنهم العيش إلا من خلال الإحسان ، والتبرعات ، وأعمال الخير .

فى نهاية سبتمبر 1995م عقد لقاء هام جداً فى فندق فيرمونت بسان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا ، الواقعة فى غرب الولايات المتحدة الأمريكية على المحيط الهادى ، وهو فندق لا يرتاده الا أغنى أغنياء العالم من المشاهير فقط . لقد ضم هذا اللقاء كل مشاهير العالم ، من أصحاب الشركات العابرة للقارات ورؤساء الدول الصناعية المتقدمة ، وكبار الاقتصاديين المؤيدين للعولمة بكل جوانبها . لقد قرر هؤلاء الحاضرون بالإجماع أن 20٪ من سكان العالم ستكفى فى القرن القادم للقيام بالأنشطة الاقتصادية المختلفة فى العالم ، ولن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا ، إن [1/5] قوة العمل سيكفى لإنتاج جميع السلع والخدمات التى يحتاج إليها المجتمع العالمى .إن المسألة ستكون فى المستقبل هى : "إما أن تأكل أو تُؤكل" . أما الـ 80٪ الباقية من القوى العاملة على المستوى العالمى فهى زائدة عن حاجة النشاط الاقتصادى العالمى . هذا الجزء الفائض عن الحاجة لا يمكن للشركات الإنتاجية أن تقدم له أى مساعدة على الإطلاق . لكن بخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية يمكن تهدئة خواطر هؤلاء السكان العاطلين ، ويمكن من خلال دفع مبلغ بسيط من المال نقداً حفاظاً على كرامة هذه الملايين من البشر .

ويتوقع المهيمنون على مصائر العالم أن الأمر لن يستمر طويلاً ، حتى نرى فى الدول المتقدمة الصناعية أفراداً ينظفون الشوارع بالسخرة ، أو يعملون خدما فى المنازل بهدف الحصول على ما يسد الرمق فقط .

وإزاء هذا التدهور الحادث فى أوضاع العمال ، والطبقة الوسطى ، ومختلف الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل ، راح المؤلفان يتحدثان عما يسمى " بدكتاتورية السوق والعولمة" ، وذلك على ضوء ما يروج له أنصار العولمة من أفكار ومقولات وسياسات . فقد دأب هؤلاء المؤيدون للعولمة على إطلاق تعميمات ذات طابع غير ديموقراطى ، وشمولى وغير مبرر علميا، كالقول مثلا : " إن دولة الرفاهية تهدد المستقبل ، وإنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة ، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب " . أو القول مثلاً : " على كل فرد أن يتحمل قدرا من التضحية ، حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية " . أو الادعاء ، ((بأن شيئا من اللا مساواة بات أمرا لا مَناصَ منه)) . وقد وجدت هذه الأفكار انعكاسها الواضح فى السياسات الاقتصادية

الليبرالية ، التى تطبقها الحكومات الآن فى مختلف دول العالم دون مشاركة من الشعوب أو موافقتها على تلك السياسات .

وفى ضوء التوحد الذى أصبح يجمع بين مصالح أصحاب رءوس الأموال بشكل لافت للنظر ، يعتقد المؤلفان ، أن هناك الآن ما يمكن أن يسمى بـ" أممية رأس المال " . فأصحاب رأس المال يهددون بهروب رءوس أموالهم ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم . وهى مطالب عديدة ، مثل منحهم تنازلات ضريبية سخية ، تقديم مشروعات البنية التحتية لهم مجانا ، إلغاء وتعديل التشريعات التى كانت تحقق بعض المكاسب للعمال ، والطبقة الوسطى - مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ، ومشروعات الضمان الاجتماعى ، والصحى وإعانات البطالة - وبما يقلل لهم مساهماتهم المالية فى هذه الأمور ، وخصخصة المشروعات العامة ، وتحويل كثير من الخدمات العامة التى كانت تقوم بها الحكومات ، لكى يضطلع بها القطاع الخاص ، وإضفاء الطابع التِّجارى عليها . . . إلى آخره . ويشير المؤلفان إلى أن انهيار "النموذج الاشتراكى" فى الاتحاد السوفييتى ، وفى دول وسط وشرق أوروبا ، قد ساعد على انتشار هذه الأممية التى لم تعد تعبأ بشئ إلا الربح فقط .

وينتقد المؤلفان الحجة التى يروجها بعض منظرى العولمة ، والتى تقول : إن هذه العولمة ذات الاتجاه الليبرالى المغرق فى التطرف ، هى من قبيل الحتميات الاقتصادية، والتكنولوجية ، الشبيهة بالأحداث الطبيعية ، التى لا يمكن الوقوف فى وجهها ! ويعتقدان – على العكس من ذلك – بأن هذه العولمة إن هى إلا نتيجة حتمية خلقتها سياسات معينة ، بوعى وإرادة الحكومات والبرلمانات التى وقعت على القوانين التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة ، وألغت الحدود و الحواجز ، أمام حركات تنقل السلع ورءُوس الأموال ، وسحبت المكاسب التى حققها العمال ، والطبقة الوسطى ، وانتهاء بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية "الجات" التى ستتولى توقيع العقوبات ، على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة ، ففى كل هذه الأمور لم تكن هناك حتميات ، لا يمكن تجنبها كما يدعون ، بل إرادات سياسية واعية بما تفعل ، وعبرت فقط عن مصلحة الشركات دولية النشاط .

ومن القضايا المهمة التى ناقشها المؤلفان ،القضية التى تزعم أن العولمة قد أدت إلى انصهار مختلف الاقتصاديات القروية والوطنية والإقليمية فى اقتصاد عالمى موحد ، بعد أن " صار العالم سوقاً واحدةً " ، وأن التجارة العالمية تبدو وكأنها فى نمو مطرد ، يستفيد منه الجميع ، بعد أن " غدا العالم قرية كونية متشابهة " ينمو ، ويتلاحم بجميع أجزائه ، وخاصة بعد الدور الذى لعبته الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت ، ومختلف أشكال ثورة الاتصالات . ويشير المؤلفان ، إلى أنه بخلاف "التوحيد التليفزيونى" الذى يربط بين من يعيشون فى أفريقيا وآسيا وكاليفورنيا ، وبخلاف بضع مدن تتركز فيها وسائل الصناعة الحديثة والتقنيات العالية ،

ويتصل ببعضها بالبعض وبالعالم الخارجى أكثر من اتصالها بالبلاد التى تنتمى إليها ، فإن الجزء الأعظم فى العالم يتحول ، خلافا لذلك ، إلى جزر منفصلة ، وإلى عالم بؤس وفقر، ويكتظ بالمدن القذرة والفقيرة . ويشيران فى هذا الخصوص ، إلى أن مساعدات التنمية التى كانت تُعطَى للبلاد النامية قد أصبحت فى خبر كان ، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وموت حوار الشمال والجنوب ، ودخول الدول النامية النفق المسدود للمديونية الخارجية !

ومن الطروحات المهمة التى يعرضها المؤلفان ، أنه مع نمو العولمة يزداد تركز الثروة ، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعا لا مثيل له ."فالمؤلفان يشيران إلى أن 358 ملياردير فى العالم يمتلكون ثروة تضاهى ما يملكه 2.5مليار من سكان المعمورة ، أى ما يزيد قليلاً على نصف سكان العالم . وأن هناك 20٪ من دول العالم تستحوذ على 85٪ من الناتج العالمى الإجمالى ، وعلى 84٪ من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها 85٪ من مجموع المدخرات العالمية . وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة ، حيث تستأثر قلة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطنى ، والثروة القومية ، فى حين تعيش أغلبية السكان على الهامش . وهذا التفاوت الشاسع فى توزيع الدخل والثروة سواء على الصعيد العالمى أو على الصعيد المحلى ، لم يعد بالأمر المزعج ، بل بات فى رأى منظرى العولمة مطلوباً فى حلبة التنافس العالمى الضارى" .

ويشير مؤلفا الكتاب ، إلى أنه مع تسارع عمليات العولمة ، فإن بعض المصطلحات المهمة التى شغلت ساحات الفكر ، والعمل طويلاً ، مثل " العالم الثالث " و" التحرر " و"التقدم" و"حوار الشمال والجنوب" و" التنمية الاقتصادية " ، لم يبق لها فى دنيا العولمة أى معنى ، خاصة أن " العالم المتقدم " أصبح يتجاهل على نحو خطير مشكلات البلاد النامية، وبشكل خاص مشكلات القارة الأفريقية الفقيرة .

ويعتقد المؤلفان أن "نموذج الحضارة" الذى ابتكره الغرب لم يعد صالحاً لبناء المستقبل، أى لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة ، وتحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل . وهما يعتقدان أن الدعاية المفرطة لهذا النموذج كانت جزءا من الحرب الباردة ، ولهذا فإنه (أى :هذا النموذج) يجب أن يوضع فى متحف الأسلحة القديمة . وتسود الآن ـ حسب اعتقادهما ـ عملية تحول تاريخى بأبعاد عالمية واضحة ، ينعدم فيها التقدم والرخاء ، ويسود التدهور الاقتصادى ، والتدمير البيئى ، والانحطاط الثقافى ، فى ضوء "حضارة التنميط" التى تسعى العولمة لفرضها .

ويظل الفصل الثالث الذى خصصه المؤلفان للكلام عن صندوق النقد الدولى والأسواق النقدية العالمية – فى تصورى – من أمتع وأهم فصول الكتاب . فقد وضح المؤلفان فى هذا الفصل أن العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة ، ارتبطت بتحرير الأسواق المالية

والنقدية ، بالتخلى عن معظم الضوابط التقليدية التى كانت تحكم العمل المصرفى والنظم النقدية لعهود طويلة . وكان من نتيجة ذلك أن الكتلة النقدية فى ضوء عمليات التحرير هذه ، لم تعد خاضعة بالمرة للسلطة النقدية المحلية "وهى البنك المركزى" . فعمليات دخول وخروج الأموال ، على نطاق واسع ، وبالمليارات ، تتم فى ومضات سريعة على شاشات الكومبيوتر ، وعلى نحو جعل السلطة النقدية تقف عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة ، وأسعار الأوراق المالية فى البورصات . وهكذا تحول العالم إلى رهينة فى قبضة حفنة من كبار المضاربين ، الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، مستخدمين فى ذلك مليارات الدولارات التى توفرها البنوك ، وشركات التأمين ، وصناديق الاستثمار الدولية ، وصناديق التأمين والمعاشات . وقد أشار المؤلفان فى هذا السياق إلى عدد من الحالات والأزمات التى سببها هؤلاء المضاربون ، والتى أصبحت تشير إلى مقدرتهم الفائقة على التحكم فى رفاهية ، أو فقر أمم ودول برمتها ، دون أن توجد أى سلطة ، محلية أو عالمية ، لمحاسبتهم أو ردعهم . وينفى المؤلفان هنا فكرة ، أو نظرية المؤامرة فى هذا المجال . فليست هناك – فى رأيهما – تحالفات يُعتد بها بين هؤلاء المتكالبين على جنى الأرباح لتخفيض قيمة العملة فى هذا البلد أو ذلك ، أو لرفع أسعار الأوراق المالية ، أو لخفضها فى هذه البورصة أو تلك . كلا . . . فما يحدث الآن على ساحة الأسواق النقدية والمالية ، هو النتيجة الطبيعية ، والمنطقية للسياسات والقوانين ، التى شجعتها وأقرتها حكومات الدول الصناعية الكبرى ، تحت ما سُمى بـ " تحرير الأسواق المالية والنقدية" ، وهى العمليات التى سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولى مختلف دول العالم على تطبيقها ، بإطلاق سعر صرف عملتها ، وانفتاحها التام على السوق المالى العالمى . وهذا الانفتاح يجبر هذه الدول على التنافس فى تخفيض الضرائب ، وتقليص الإنفاق الحكومى ، وخصخصة مشروعات الدولة ، والتضحية بالعدالة الاجتماعية. وكل ذلك يتم الترويج له على أساس أنه ينسجم مع المصلحة العامة تمام الانسجام .

وهكذا تتحول الدعوة للانفتاح على السوق النقدى ، والمالى العالمى ، إلى أيديولوجية صارمة يجب أن يخضع لها الجميع ، وإلا فقانون الغاب سيتكفل بالعقاب . وكل دول العالم تقريبا أخذت – تحت تأثير الضغوط التى تمارسها عليها المنظمات الدولية – فى تطبيق سياسات الانفتاح المعولم . وقد أشار المؤلفان فى هذا السياق إلى نقطة مهمة لا يلتفت إليها عادة غالبية الكتاب ، وهى أنه حينما يبدأ البلد فى الانصياع لتلك السياسات ، والخضوع لمنطق أسواق النقد والمال العالمية، ينضم الأثرياء وأصحاب رءوس الأموال من أبناء الدولة إلى قائمة المهيمنين على توجيه السياسات الاقتصادية فى دولهم.وكيف لا يحدث هذا،وهم الآن بوسعهم استثمار أموالهم فى أى مكان فى العالم؟

وتناول المؤلفان قضية على جانب كبير من الأهمية ، ولها علاقة وثيقة بالعولمة ، ألا وهى قضية الزيادة المستمرة فى معدلات البطالة ، وما يرتبط بها من تقليص فى قدرة المستهلكين ، واتساع دائرة المحرومين . فتحت تأثير الركض المحموم وراء الأرباح المرتفعة ، التى أصبحت تتحقق فى الأسواق النقدية والمالية ، راحت جميع القطاعات تتنافس وتتصارع، من أجل خفض تكلفة الإنتاج . وأصبح التنافس ضاريا ، والضغط شديدا على عنصر العمل للوصول ببند الأجور إلى أدنى مستوى ممكن . ولم يعد الأمر يقتصر على ذوى الياقات الزرقاء الذين أبعدوا عن أعمالهم ، بعد أن حلت الآلات الحديثة ، والمتطورة مكانهم فى مواقع الإنتاج المادى، بل امتد الأمر ليشمل أيضا ذوى الياقات البيضاء "مهن الطبقة الوسطى" حيث تولت عمليات إعادة هندسة عنصر العمل ، والاستخدام الموسع لأجهزة الكومبيوتر ، مهمة الاستغناء عن عشرات الآلاف من الوظائف والمهن التى كان يقوم بها هؤلاء . وكانت "مذبحة العمالة" قاسية جدا فى البنوك ، وشركات التأمين . بل إن المؤلفين يشيران إلى أنه حتى فى قطاع صناعة برامج الكومبيوتر ، بدأت كبرى الشركات المتخصصة فى هذا المجال (مثل **IBM , Pakard Hewlett, Motorola**) ، فى إحلال العلماء الهنود ذوى المرتبات المتدنية مكان العلماء الأمريكيين . وحينما ضايقتهم الحكومة الأمريكية فى هذا السلوك ، قامت هذه الشركات بنقل جزء من أنشطتها إلى نيودلهى . وهكذا ، سواء تعلق الأمر بصناعة الصلب أو السيارات ، أو المواد الكيماوية أو الأجهزة الإليكترونية أو بالبريد أو بشبكة الاتصالات الهاتفية ، أدت حرية انتقال السلع ورءُوس الأموال عبر الحدود ، دون أى قيود ، إلى العصف بالعمالة والإطاحة بها بعيداً إلى الشوارع الخلفية للبطالة . ويرى المؤلفان ، انطلاقا من هذا ، أن المنافسة المعولمة أصبحت "تطحن الناس طحناً" ، و"تدمر التماسك الاجتماعى" ، وتعمل على تعميق التفاوت فى توزيع الدخل ، والثروة بين الناس .

وقد أعطى المؤلفان قضية العَلاقة بين الديمقراطية ، والسوق أهمية خاصة ،وهى العَلاقة التى يعتقد مروجو قيم العولمة أن طرفيها متلازمان لا يفترقان . حيث يرون أن الديمقراطية تتطلب السوق ، كما أن السوق يتطلب الديمقراطية . لكن المؤلفين يعتقدان أن اقتصاد السوق، والديمقراطية ليسا هما الركنين المتلازمين دوما ، واللذين يعملان بانسجام لزيادة الرفاهية للجميع ، وأن الأمر الأقرب إلى الحقيقة هو: " التعارض بين الديمقراطية والسوق". ويستندان فى ذلك إلى خبرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، التى تجرى الآن فى مختلف بلاد العالم فى ضوء السياسات الليبرالية الجديدة التى تستند عليها العولمة . فالديمقراطية التى يتم الدفاع عنها الآن هى تلك التى تدافع عن – وتحمى – مصالح الأثرياء والمتفوقين اقتصاديا ، وتضر بالعمال وبالطبقة الوسطى ، وهو ما نراه فى الدعوة للتخفيض المستمر للأجور ، وزيادة ساعات العمل ، وخفض المساعدات ، والمنح الحكومية تحت حجة

" تهيئة الشعوب لمواجهة سوق المنافسة الدولية " . ويرى المؤلفان أن إبعاد الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية ، وتجاهل البعد الاجتماعى ، تحت دعوى أن "السوق ينظم نفسه بنفسه"، وأن كل امرئ يأخذ بحسب إنتاجيته ، ما هى إلا أوهام ستؤدى إلى تدمير الاستقرار الاجتماعى الذى عرفته الدول الرأسمالية الصناعية فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، إبَّان عصر دولة الرفاهية . كما يشيران إلى أن الديمقراطية الحقة تمارس فقط حينما يكون الناس فى مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة ، وأنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم فى حياة الناس، فسيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم نظم تسلطية .

ويعتقد المؤلفان أن ديمقراطية العولمة التى تنحاز بشكل مطلق للأغنياء هى المسئولة الآن عن كثير من مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة ، فى مختلف أصقاع المعمورة (مثل العداء للأجانب فى البلدان الصناعية المتقدمة ، تهميش الفئات المستضعفة وما ينجم عن ذلك من آثار ، نمو النزعة الشوفينية ، التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الجماهرية ، مقاطعة الانتخابات ، نمو الجريمة والعنف وانتشار المخدرات . . . إلى آخره) . صحيح ، أن تكامل الأسواق عالميا ، وحرية التجارة ، وضمان تنقل السلع ورءوس الأموال دون حواجز . . . من شأنها أن تزيد من الدخول القومية للبلاد الصناعية المتقدمة ، إلا أن التوزيع الملائم لمكاسب هذه الزيادة ، وبما يضمن إشراك غالبية المواطنين فيها ، لا يمكن أن يتم ما لم تتدخل الدولة . وسيكون عدد الخاسرين فى هذه البلاد أكبر بكثير من عدد الرابحين فى غيبة هذا التدخل . ولهذا يعتقد المؤلفان أن عجلة العولمة لا يمكن أن تستمر فى الاندفاع ، دون وجود ما يسمى بـ"التكافل الاجتماعى" الذى ترعاه الدولة . ويريان أن وجود نظام حكومى يرعى هذا التكافل ، وهو الضمانة الأكيدة لاستمرار التأييد الواسع الذى لا يزال يمنحه المواطنون فى البلدان الصناعية لنظام السوق .

ومع ذلك ، لا يقع المؤلفان فى وهم إمكان العودة " لبهجة "عصر الستينيات وأوائل السبعينيات ، حينما سادت دولة الرفاهية ، وكانت الدولة تتمتع باستقلالية نسبية تمكنها من تبنى السياسات المالية والنقدية ، التى تضمن تحقيق قدر معقول من العدالة الاجتماعية ، وتتيح لها التخفيف من وطأة التقلبات الاقتصادية **Business Cycles** . فعالم اليوم بما فيه من تعاظم فى علاقات التشابك التجارى والنقدى ، ومن تعميق لدرجة تقسيم العمل الدولى ، من إضعاف للسلطة الاقتصادية للدولة ، يجعل مثل هذه العودة مستحيلة . لكنهما ينبهان إلى ضرورة العمل للتحرك لتوجيه التنافس عالميا ، بما يخدم الجانب الاجتماعى والديمقراطي فى حياة الأمم . ويؤيدان فى هذا السياق ، الضريبة التى اقترحها جيمس توبن **James Tobin** على مبيعات النقد الأجنبى ، وعلى القروض الأجنبية ، وتخفيض سعر الفائدة ، وإصلاح النظام الضريبى ، وتطوير نظم التأمينات الاجتماعية ، وإدخال إصلاحات جذرية تضمن

توسيع النظام التعليمى ، وترفع من جدارته ، وإجراء تعديلات هيكلية تمكن من المحافظة على البيئة . لكن المشكلة الأساسية هنا ، تتمثل فى غياب الحكومات القادرة على اتخاذ زمام المبادرة لإجراء هذه الإصلاحات ، للوقوف فى وجه العولمة المنفلتة ، ومن دون أن تعاقب على هذه الإصلاحات بهروب رءوس الأموال منها[1] . وهما لا يعتقدان أن المبادرة فى هذه الخصوص يمكن أن تأتى من الولايات المتحدة الأمريكية وإنما من الممكن أن تأتى من أوروبا. وهذا يعنى أنه يتعين على دول الاتحاد الأوروبى أن تقدم خيارا أوروبيا يضاهى العقيدة الليبرالية الأنجلوساكسونية المتطرفة ، وهذا الخيار يمكن – حسب اعتقادهما – أن يكون مزيجا من الأفكار والسياسات التى نادى بها جون ماينرد كينز ولودفيج إيرهارد ، وليس الأفكار والسياسات التى نادى بها فريدرش فون هايك وميلتون فريدمان .

وبالرغم من أن نذر قيام حرب عالمية ثالثة مدمرة قد ضعفت تماماً ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإن الخطر الذى تفرزه الرأسمالية المعولمة من جراء هذا التطور الفوضوى فى البورصات والأسواق النقدية العالمية ، يعد أشد خطراً إذا ما حدث انهيار اقتصادى عالمى بسبب ضعف وهشاشة ضوابط الرأسمالية على صعيدها العالمى ، وغياب ضوابطها على الصعيد المحلى . ويتوقع المؤلفان أنه فى ضوء هذا المخاطر المتوقعة ، سيتحول حكام البلدان الصناعية المتقدمة الذين يغالون الآن فى الدعوة إلى "العولمة المتحررة تماما من أى قيود" بين ليلة وضحاها ، إلى الدفاع عن الحماية والأسواق الوطنية والانكفاء على الذات . وما أصدق قول أومبرتو أحبللى المدير السابق لشركة فيات الإيطالية عندما ذكر : " حينما تبلغ التكاليف الاجتماعية للتكيف مع السوق العالمية حدا لا يُطاق ستزدهر عقلية الانكفاء على الذات فى مختلف دول العالم " .

ولم ينسَ المؤلفان أن يشيرا إلى مختلف أشكال النضال التى تتم الآن ، لتحقيق الديمقراطية المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة ، ضد برامج الأحزاب اليمينية الرامية لهدم دولة الرفاهية ، والتضامن الاجتماعى . فهناك الملايين من المواطنين الأوروبين الذين يطالبون، بطريقة أو بأخرى ، بوقف جنون السوق العالمية ، ومراعاة إنسانية الإنسان، وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية . وهو ما ينعكس فى النشاط الواعى لأحزاب الخضر ، والاتحادات النقابية ، واتحادات النساء ، والطلبة ، والشبيبة ، وفى حركات اللاهوت السياسى ، وجماعات التضامن مع المهاجرين من البلاد النامية . . . إلى آخره . ومن الأفكار المهمة التى طرحها

---

[1] لهذا السبب فإننى أرى أن تبادر الدول العربية البترولية الغنية بأستثمار روءس الأموال المتوفرة لديها فى الدول العربية وأعتبار ذلك فرض واجبة . وعلى جميع أغنياء العرب والمسلمين من رجال الأعمال استثمار أموالهم فى مشروعات إنتاجية وخدمية فى الدول العربية والإسلامية ، بدلا من ضياع أموالهم فى الدول الرأسمالية فى الأزمات المالية المتتابعة وهى أزمات مفتعلة ومخطط لها من أجل الاستحواذ على هذه الأموال بكل السبل .

المؤلفان فى هذا السياق ، أن العدالة الاجتماعية ، مسألة لا تقررها السوق، بل هى مسألة تتوقف على القوى الاجتماعية التى تناضل من أجلها . ولهذا يؤكد المؤلفان أن الإضرابات العمالية الواسعة التى تشهدها فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا ومصر وغيرها ضد الخصخصة والتهميش،هى علامات مضيئة على الدرب الصحيح.

وأيا كان الأمر ، فإنه بالرغم من موجة النقد العنيف التى قادها مؤلفا هذا الكتاب لفوضى العولمة ، وطغيانها المدمر للعدالة الاجتماعية ، والاستقرار الاجتماعى ، وإساءتها للبيئة، فإنهما لم يستخدما النتائج التى توصلا إليها لطرح تصور سياسى راديكالى بديل ، بل هما فى الحقيقة يدعوان لإعادة طرح "مشروع دولة الرفاهية"، ولكن فى صيغة معدلة . وهذا ما يبدو واضحا فى أفكار عشر أساسية طرحاها فى نهاية الكتاب ، وهى الأفكار التى يعتقدان أنها كفيلة بأن تمنع قيام "مجتمع العشرين فى المائة" ، وتحقق العدالة الاجتماعية والاستقرار ، وتحمى البيئة .وهى أفكار يغلب عليها الطابع الديموقراطى ، والعقلانى والإنسانى بشكل عام.

ويشير المؤلفان إلى أن رجال الأعمال الألمان المتطلعين إلى إحراز النصر فى السوق العالمية، يفعلون فيما يشترون من شركات أجنبية ، نفس المنهج الذى تطبقه الشركات العابرة للقارات وهو : الترشيد فى أجور العمال ، وبقية التكاليف ، أو نقل الإنتاج خارج الدولة . وفى حالات أخرى يكون الهدف الأساسى من شراء الشركات الأجنبية هو التخلص من وجودها فى السوق بتصفيتها ، وبيع أصولها بعد فترة وجيزة من شرائها .

وفى سبيل تعزيز القوة التنافسية الألمانية اتخذت الحكومة الألمانية العديد من الإجراءات التى تهدف إلى تعزيز هذه القوة ، منها على سبيل المثال :

1- تطبيق برنامج تقشف أدى إلى إلغاء 200 ألف فرصة عمل فى الدوائر الحكومية بحلول نهاية عام 1998م .

2- تخفيض الدعم الحكومى لخلق فرص العمل أدى إلى ضياع 195 ألف فرصة عمل.

3- تخفيض المدفوعات الحكومية الاجتماعية ، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية فى السوق الداخلية ، وقد أدى ذلك إلى ضياع ما لا يقل عن 135 ألف فرصة عمل فى المحال التجارية سنويا بسبب انخفاض عدد الزبائن .

4- تمنح الحكومة الاتحادية ، وحكومات المقاطعات سنويا إعفاءات ضريبية متزايدة للمشروعات الخاصة . وقد أدت هذه الإعفاءات الضريبية إلى انخفاض العبء الضريبى على أرباح الشركات فى الفترة من عام 1990 حتى عام 1995م من 33٪ إلى 26٪ . وقد أدى هذا إلى انخفاض الإيرادات الحكومية من الضرائب بمقدار 40٪ .

5- إلغاء الضريبة على الثروة وعلى رأس مال المشروعات أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بمقدار 11 مليار مارك .

وقد توصل المؤلفان إلى نتيجة فى غاية الأهمية ، وهى أن الاستجابة العمياء لما تتطلبه اقتصاديات السوق يؤدى إلى فوضى شاملة لا مناصَ منها ، حيث يؤدى إلى هدم البناء الاجتماعى فى الدول التى تتمتع بالثراء حاليا " يقصد الدول المتقدمة " . ولا طائل من الانتظار لما ستقدمة الأسوق والشركات العابرة للقارات من حلول لمواجهة القوة التدميرية لأولئك الذين ستدفعهم البطالة والتهميش والخسران إلى التطرف ، وذلك لأن السوق والشركات العابرة للقارات ليس لديها أى حلول لمواجهة هذه المخاطر .

إن هناك أمرا في غاية الأهمية، ألا وهو أن نشر الفقر في ربوع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الإسلامي بصفة خاصة ، وراءه هدف وهو تغيير معتقدات وثقافة الشعوب والأمم . فبعد أن يتم إفقار الشعوب ، تنشط جحافل التبشير ، ومؤسسات التنصير لتنقض على معتقدات وثقافة الفقراء ، عن طريق استخدام المعونات الغذائية ، والصحية والثقافية .

بعد 11 سبتمبر 2001م ، أعلن الرئيس الأمريكى بوش الابن أن الإسلام هو العدو الأول ، وأن حربا صليبية جديدة قد بدأت رحاها ، بدأت بالغزو العسكري لأفغانستان والعراق ، ثم تبع ذلك إطلاق جيوش المبشرين والمنصرين على المناطق العشوائية، والأحياء الفقيرة والقرى المهمشة في الدول العربية والإسلامية ، لتستغل حاجات الفقراء من مأكل ومشرب ، وملبس ، ومسكن لتسد جزءًا منها مقابل ترك دينهم ومعتقداتهم ، تحت زعم أن المسيح هو الذى أرسلهم إلى هذه المناطق .

كما أن إثارة النعرات الطائفية والعرقية بين شعوب الدول المختلفة ، وسيلة لاشعال الحروب والفتن ، واتخاذ ذلك ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لتلك الدول . وخير شاهد على ذلك ما حدث في جنوب السودان ، وإقليم دارفور غرب السودان ، إن أندونسيا كانت دولة إسلامية 100٪ ، استطاع المنصرون والمبشرون تنصير 10٪ من سكانها ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل تم فصل إقليم "تيمور الشرقية" ليصبح دولة مستقلة معترفاً بها عالميا بعد أن كانت جزءًا لا يتجزأ من أندونسيا .

إن نشر الفقر فى أى دولة هو مقدمة طبيعية لتخريب الدول ، ومن ثم انهيارها وتقطيعها إلى دويلات مستقلة متناحرة فيما بينها .